المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والآفاق

ـ دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايتي قالمة وعنابةـ

أ.إيمان خلفلاوي & أ. ساسية عناني

ـجامعة 8 ماي 1945ـ

ملخص

تسعى الجزائر على غرار باقي الدول إلى إرساء معالم تنمية شاملة ومتكاملة من خلال تفعيل كل القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الصناعي، الذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية والمنفذ الرئيسي لإرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية. وعليه فإن تحقيق هدف تطوير هذا القطاع لا يتحقق إلا بتطوير المناطق الصناعية التي تعتبر المفتاح الرئيسي لإرساء إستراتيجية صناعية فعالة تسمح بتطوير تنافسية المؤسسات ومن ثم تعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحقيقي الذي تلعبه المناطق الصناعية في تنمية وتطوير المؤسسات وفي خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة، وذلك من خلال محاولة تحليل وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري لولايتي قالمة وعنابة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، المناطق الصناعية، الجزائر، ولاية قالمة، ولاية عنابة.

Abstract:

Algeria similar to other countries seeks to establish integrated development milestones through the activation of all economic sectors, especially the industrial sector, which is considered the cornerstone of the development process and the main port for the establishment of production bases and expand export capacity. Therefore, the goal of the development of this sector can be achieved only by developing industrial areas which is the main key to the establishment of an effective industrial strategy that will allow institutions to develop competitiveness and then expand the export capacity of the economy.

This study aims to shed light on the true role of industrial zones in the development of institutions and creating the right atmosphere for the stability of the industry, and that by trying to analyze the position of the industrial areas and areas of business activity for the states of Guelma and Annaba.

مقدمة

سعت الجزائر بعد حصولها على استقلالها السياسي إلى رسم معالم استقلالها الاقتصادي، الذي حوله المستعمر من اقتصاد متكامل ومنسجم إبان الفترات التاريخية المتعاقبة إلى اقتصاد تابع. وقد تم انتهاج في سبيل تحقيق ذلك عدة خيارات اقتصادية، كان أولها اعتماد المخططات التنموية، والتي رصدت الدولة من خلالها كل الإمكانيات المادية والتنظيمية من أجل تطوير القطاع الصناعي مع التركيز على الصناعات المصنعة الدافعة إلى إنتاج وسائل الإنتاج والقضاء على الفوارق الجهوية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

لكن في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ الاستثمارات الصناعية العمومية، فرغم ضخامة الاستثمارات إلا أن القطاع ظل يعاني من عدة توترات انعكست سلبا على الإنتاج الصناعي وبالتالي ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي دفع الدولة مع بداية التسعينات إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني والاهتمام بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق.

ولإدراك الدولة لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، دفعها إلى إنشاء العديد من المناطق الصناعية على المستوى الوطني كما تم الشروع في تأهيل العديد منها، وذلك نظرا لدوها الهام في مجال تنمية وتطوير المؤسسات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع المناطق الصناعية في الجزائر والتحديات التي تواجهها وآفاق تطويرها، مع الوقوف على وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايتي قالمة وعنابة كنموذج للدراسة. وعليه تطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المناطق الصناعية في الجزائر؟ وما هي آفاق تطويرها؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والالمام بالموضوع من مختلف جوانبه، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية؛

المحور الثاني: التجربة الجزائرية في إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية؛

المحور الثالث: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايتي قالمة وعنابة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية

يهدف هذا المحور إلى التعرف على بعض المفاهيم النظرية حول المناطق الصناعية من حيث استعراض نشأتها التاريخية، تعريفها، مع تحديد أنواعها وأهم مقومات إنشاءها.

أولا: نشأة المناطق الصناعية

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى وتحديدا في عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث أنشأ العديد منها في ذلك الوقت بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، ولتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية.

أما تطبيق فكرة المناطق الصناعية فقد بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مدينة مانشستر ببريطانيا عام 1896، ثم تبعتها منطقة صناعية أخرى أقيمت بالقرب من مدينة شيكاغو الولايات المتحدة الأمريكية عام 1899، وبعدها بخمسة سنوات أقيمت منطقة صناعية أخرى بمدينة نابولي الإيطالية عام 1904.

ثم بدأت هذه الظاهرة في الانتشار في منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل الدول المتقدمة والنامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية.

ففي البلدان الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية كان إنشاء المناطق الصناعية كجزء من الخطة الرامية إلى زيادة النمو الصناعي وتطوير المناطق وتخطيط المدن ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان، وتوفير العمالة الكاملة في المناطق المتخلفة. أما بالنسبة إلى الدول النامية فقد شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من عمليات إنشاء المناطق الصناعية، حيث اعتبرت وسيلة فعالة ومهمة في خطط التنمية، فعلى سبيل المثال فقد تم إنشاء أربع مناطق صناعية في جمهورية مصر العربية عام 1973، وفي المغرب تم إنشاء أول منطقة صناعية عام 1960، وكذلك الامر في اليمن وسنغافورة والفلبين مع نهاية عام 1970[1].

ثانيا: تعريف المناطق الصناعية

إن المتأمل في التشريعات والتنظيمات المختلفة التي تنظم أسلوب عمل المناطق الصناعية في العالم يجد أنها لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الصناعية، وإنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة أو الإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بتلك المنطقة.

وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنات الصناعية، الميدان الصناعي، المجمع الصناعي، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض

التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات [2].

كما تعرف على أنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار[3].

وتعرف أيضا بأنها مواقع أدخلت عيها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أحجامها وأنواعها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة [4].

يتضح من التعاريف السابقة أن المناطق الصناعية تمثل مناطق محددة جغرافيا، تحددها حكومة الدولة، مخصصة لإقامة وحدات موجهة للاستخدام الصناعي، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

ثالثا: أنواع المناطق الصناعية، ومقومات إنشاءها

يمكن للمناطق الصناعية أن تأخذ الأشكال والأنواع التالية [5]:

1- العناقيد الصناعية: هي تجمعات (جغرافية- محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتجاورة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المتصلة والمرتبطة ببعضها البعض في مجال معين، بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لدعم وتشجيع التنافسية.

2- التكتل الصناعي الحضري: هو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عدد من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات.

3- مجمعات الاستقطاب الصناعية: هي تجمعات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن أن تصبح مراكز

جذب العمل ورؤوس العمل والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة.

4- المجمعات التعاونية للصناعات الصغيرة: وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس المواد أو السلع الشبه مصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعات لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييس والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

5- المجمعات الصناعية الريفية: وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، وهي تتبنى السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة اللحوم والألبان والأعلاف؛

- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتتوطن في مراكز متقاربة أو متلاصقة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية؛

- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول؛

- مجموعة الصناعات الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

ومن أجل النهوض بالصناعة واستمراريتها وحتى تنسجم مع التطورات المستقبلية لا بد من توفر بعض المقومات في المناطق الصناعية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية [6]:

- توفر المواد الخام اللازمة للصناعة؛

- توفر الأيدي العملة بمختلف قدراتها؛

- وجود الأسواق القريبة لتسويق المنتجات؛

- وجود شبكة المواصلات والطرق الخاصة؛
- جودة المناخ والتضاريس؛
- توفر الطاقة اللازمة؛
- توفر الخدمات والمرافق العامة.

المحور الثاني: التجربة الجزائرية في إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية

أدركت الدولة الجزائرية لأهمية المناطق الصناعية في مجال جذب الأنشطة الصناعية، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، الأمر الذي دفعها إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي. ويهدف هذا المحور إلى التعرف على البدايات الأولى للمناطق الصناعية في الجزائر، مع الوقوف على وضعيتها وآفاق تطويرها.

أولا: ظهور المناطق الصناعية في الجزائر

يعتبر العقار من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر، وقد بذلت الحكومة العديد من المجهودات للتقليص من هذا المشكل، حيث أن البدايات الأولى لتخصيص أراضي خاصة بالمستثمرين ترجع إلى سنوات السبعينات تحت إشراف هيئات تم إنشائها خصيصا لذلك، ففي سنة 1973 تم إصدار القانون رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84-45 المؤرخ في 03 مارس 1984[7].

وتتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي[8]:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/09، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.
- مؤسسات اقتصادية عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 84-56 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى العديد من الأجهزة منها المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية (CNERU)، مؤسسة تسيير المناطق الصناعية (EGZI)، ومؤسسة التسيير العقاري (SGI) [9].

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية أو في إطار التجهيزات الاستثمارية، كما تقوم بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط عندما تكون المنطقة بحاجة الى ذلك.

كما أنشأت الدولة سنة 1994 لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)، وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات، وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع، ولكنها لم تقم بتأدية الدور الأساسي الذي كان من المنتظر أن تقوم به، مما أدى إلى تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) سنة 2001[10].

كما أنشأت الدولة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقـــاري (ANIREF) سنة 2007، والتي تتولى المهام التالية [11]:

- التسيير والوساطة والضبط العقـــاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي؛
- تسيير حافظتها العقارية وترقيتها بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار؛
- تتولى الوكالة مهمة الوساطة العقارية، وعلى هذا الأساس فهي تسير وفقا لاتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها؛
- تتولى الوكالة مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقاري وآفاقه؛

- تقوم الوكالة بنشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين. كما تضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية؛

- تعد الوكالة جدول أسعار العقار الاقتصادي التي تقوم بتحيينه كل 6 أشهر، وتعد دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية؛

- القيام بكل الأعمال التي من شأنها أن تحفز تطورها، لاسيما:

- القيام بكل العمليات المنقولة أو العقارية أو المالية أو التجارية المتصلة بنشاطها؛

- إبرام العقود والاتفاقيات المتصلة بنشاطاتها؛

- تطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المماثلة والمرتبطة بمجال نشاطها.

لكن على الرغم من المجهودات المبذولة فإن مشكل العقار الصناعي وآلية الوصول إليه وتسوية ملكيته لا يزال مطروح إلى اليوم، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل يذكر منها [12]:

- طول مدة الأراضي المخصصة للاستثمار؛

- الرفض الغير مبرر أحيانا لطلبات الحيازة على العقار؛

- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة نتيجة تعدد الجهات الإدارية التي تتبع لها؛

- غياب الكفاءة في التسيير وعدم الأخذ بالمعايير الاقتصادية عند إنشاء المناطق الصناعية؛

- غياب الإطار القانوني الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي.

ثانيا: وضعية المناطق الصناعية في الجزائر

توجد بالجزائر 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، واد السمار الحراش بالجزائر والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ [13].

إلا أن هذه المناطق قد شهدت ركودا خلال السنوات الأخيرة مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات جملة من الاجراءات لإعادة تنشيطها، حيث تم في إطار تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط تخصيص ما يقارب 2.7 مليار دينار مع نهاية سنة 2004 لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتوزع على الجهات الأربع للوطن.

كما تم تخصيص حوالي 5 مليار دينار في إطار برنامج الهضاب العليا من أجل توفير العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار، ويخص هذا البرنامج كل من ولاية تبسة وباتنة والأغواط

والجلفة وسعيدة وتيارت والمسيلة، و لتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200 مليون دينار لتهيئة المناطق الصناعية لكل من ولاية بشار وأدرار وغرداية ومناطق النشاط لكل من ولاية تندوف وبسكرة وإليزي وورقلة وتمنراست والأغواط [14].

كما تقرر تغيير الإطار القانوني لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية وإعطائها صفة شركات ذات أسهم تسير ميزانيتها الخاصة، على أن يتم الفتح التدريجي لرأسمال هذه الشركات لصالح المتعاملين المتواجدين بهذه المناطق، وتلزم هذه الشركات بوضع بنك معلومات تضم كل المعطيات المتعلقة بالأراضي الصناعية لصالح المتعاملين الاقتصاديين من خلال إنشاء موقع الكتروني لهذا الغرض.

ثالثا: آفاق إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية في الجزائر

أطلقت الحكومة مشروعا جديدا لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنيا، موازاة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية، تتربع على مساحة بـ 9572 هكتارا بميزانية تقدر ب 88 مليار دينار، ويمتد في آجال إنجازها إلى سنة 2017، وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة المناطق المعزولة. وعليه سنحاول إعطاء نظرة عن برنامج إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة الذي تم اعتماده شهر أفريل سنة 2012.

1- تكوين البرنامج: لقد أوكل مشروع إنشاء 42 منطقة صناعية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بالشراكة مع مصالح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وقد قامت الوكالة في أوائل سنة 2011 بإحصاء المواقع المحتمل إدراجها لإقامة الحضائر الصناعية.

2- أهداف البرنامج: يعمل البرنامج على أن يكون الاستثمار رافدا قويا في مجال التنمية الاقتصادية من خلال [15]:

- إتاحة فرص جديدة للأعمال؛
- إقامة مؤسسات جديدة؛
- استقطاب رؤوس الأموال؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي؛

- امتصاص اليد العاملة خاصة المؤهلة؛
- دعم الاستثمار الأمثل؛
- استحداث وفرة عقارية ذات جودة؛
- الحد من مشكل الحصول على العقار الصناعي؛
- المساهمة في دعم المزايا اتي تتمتع ها مختلف المناطق؛
- تعزيز ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي فيما يخص النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛
- تفعيل جاذبية أقاليم البلاد وكذا قدرتها التنافسية؛
- تثمين الهياكل القاعدية المنجزة عن انعاش الاستثمار المنتج.

3- محتوى البرنامج: يغطي البرنامج جل الفضاء الجغرافي للوطن و8 فضاءات من فضاءات البرمجة الإقليمية، حيث استفاد فضاء البرمجة الإقليمية شمال وسط، شمال شرق، وشمال غرب من 27 منطقة صناعية، وتقدر حصة فضاء البرمجة الإقليمية هضاب عليا وسط، غرب وشرق ب 10 مناطق صناعية، بينما استفاد فضاء البرمجة الإقليمية جنوب غرب وجنوب شرق من 5 مناطق صناعية. ويوضح الجدول الموالي توزيع 42 منطقة صناعية جديدة كما يلي:

الجدول رقم (1): توزيع 42 منطقة صناعية جديدة

الرقم	الولاية	المساحة . هكتار	الرقم	الولاية	المساحة . هكتار
1	الطارف	70	22	الشلف	110
2	قالمة	140	23	الشلف	200
3	عنابة	340	24	تيارت	327
4	قسنطينة	300	25	غليزان	350
5	سكيكدة	150	26	مستغانم	224
6	سكيكدة	80	27	معسكر	98
7	جيجل	523	28	وهران	250
8	قسنطينة	543	29	سيدي بلعباس	100
9	ميلة	247	30	سعيدة	100
10	باتنة	129	31	عين تموشنت	205
11	سطيف	700	32	سيدي بلعباس	100
12	برج بوعريريج	134	33	تلمسان	103
13	برج بوعريريج	360	34	النعامة	150
14	بجاية	206	35	تيارت	318
15	بجاية	175	36	الجلفة	400

16	تيزي وزو	372	37	المسيلة	77
17	تيزي وزو	116	38	بسكرة	200
18	بومرداس	136	39	غرداية	100
19	البويرة	193	40	ورقلة	500
20	المدية	200	41	بشار	187
21	عين الدفلى	57	42	أدرار	214

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، عن الموقع: www.aniref.dz

المحور الثالث: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايتي قالمة وعنابة

تمتلك ولايتي قالمة وعنابة على العديد من المعادن والثروات الطبيعية والامكانيات الواسعة لتنمية القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات، وسيتم الوقوف من خلال هذا المحور على الإمكانات الصناعية التي تتوفر عليها الولايتين، وعلى واقع المناطق الصناعية بالولايتين ومدى مساهمتها في تفعيل التنمية الصناعية.

أولا: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة

سنحاول فيما يلي عرض الإمكانات الصناعية و وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة.

1- الإمكانات الصناعية لولاية قالمة: تتوفر ولاية قالمة على العديد من الوحدات الصناعية والمتمركزة بنسبة كبيرة على مستوى عاصمة الولاية، والمنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة وبلدية بلخير بمساحة 45 هكتار، ومناطق النشاط التجاري بكل من بلديات – الفجوج، النشماية، بلخير، قلعة بوصبع، واد زناتي، تاملوكة، وعين بن بيضاء-.

تتمثل الوحدات النشطة في الوحدات التابعة للقطاع الخاص وبعض الوحدات التابعة للقطاع العام، والتي يمكن تقسيمها حسب طبيعة النشاط كما يلي[16]:

أ- الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص: تشمل 588 وحدة سنة 2013، موزعة كما يلي:

- 195 وحدة في إنتاج المواد الغذائية؛
- 32 وحدة استغلال المناجم والمحاجر؛
- 61 وحدة في إنتاج مواد البناء؛
- 62 وحدة في إنتاج النسيج؛
- 06 وحدات في إنتاج الجلود؛
- 42 وحدة في إنتاج الميكانيك والكهرباء؛

- 113 وحدة في إنتاج الخشب والفلين والورق؛
- 10 وحدات في إنتاج الكيمياء والمطاط والبلاستيك؛
- وحدة في استغلال المياه والطاقة؛
- وحدة في مجال خدمات الأشغال البترولية؛
- 65 وحدة تنشط في صناعة مختلفة.

ب- الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام: تشمل 06 وحدات موزعة كما يلي:

- مركب الدراجات النارية بقالمة؛
- مركب إنتاج السميد بهليوبوليس؛
- مركب إنتاج السميد ببوشقوف؛
- مركب انتاج الخميرة ببوشقوف؛
- مركب إنتاج الرخام ببومهرة أحمد؛
- وحدة إنتاج العلف بواد فراغة.

2- وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة: إن ولاية قالمة كغيرها من ولايات الوطن، يبقى مشكل العقار الصناعي فيها من أولى المشاكل التي تواجه المستثمرين خاصة الصغار منهم، وقد قامت السلطات المحلية بعدة مبادرات هامة من أجل توفير العقار الصناعي، حيث تم تخصيص 45 هكتار للمنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة وبلدية بلخير، كما تم تخصيص 7 مناطق للنشاط التجاري، ورغم ذلك يبقى الطلب على العقار الصناعي قويا بالولاية مقارنة مع العرض. ويوضح الجدول التالي توزيع المناطق الصناعية في ولاية قالمة.

الجدول رقم (2): توزيع المناطق الصناعية في ولاية قالمة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	عدد القطع المنشأة	التهيئة
ذراع لحرش بين قالمة وبلخير	1990/12/26	45	70	طرق (100%)، ماء (95%)، كهرباء (25%)، تطهير (100%)

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن ولاية قالمة تضم منطقة صناعية واحدة تم إنشاؤها منذ سنة 1990، وهوما لا يخدم الاستثمار المحلي ولا يشجع على زيادة المؤسسات الصناعية وتنوعها.

أما استغلال المنطقة في النشاط الصناعي فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): وضعية المنطقة الصناعية ذراع لحرش

المنطقة	قطع منشأة	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع بها مشاريع في طور الإنجاز	قطع شاغرة
ذراع لحرش	70	70	04	38	28

المصدر: : وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن جميع القطع المنشأة والمخصصة للاستثمار قد تم توزيعها على المستثمرين بنسبة 100%، لكن هذه القطع لم يتم استغلالها بشكل كامل، حيث بلغت نسبة القطع الشاغرة 40% من مجموع القطع الموزعة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى غياب المتابعة والمراقبة القانونية من طرف الجهات المعنية، مما فتح للمستثمرين فرصة التلاعب حيث حولوا الأراضي المتحصل عليها إلى نشاطات أخرى غير تلك المصرح بها عند إيداع الملفات أمام اللجنة الولائية للاستثمار.

أما بالنسبة لتوزيع مناطق النشاط التجاري بالولاية، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): توزيع مناطق النشاط التجاري في ولاية قالمة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة ($م^2$)	عدد القطع المنشأة
بلخير	1995/05/09	82 345	38
النشماية	1999/07/05	88 163,33	15
قلعة بوصبع	2000/04/30	41 329	8
الفجوج	2000/04/01	37 160	6
واد زناتي	1993/05/18	33 825	18
تاملوكة	1990/08/18	82 392	58
عين بن بيضاء	1984/10/10	365 214,33	69

المصدر: : وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية قالمة.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): وضعية مناطق النشاط التجاري لولاية قالمة

المنطقة	قطع منشأة	قطع بها ارتفاقات	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع بها مشاريع طور الإنجاز	قطع شاغرة
بلخير	38	2	36	8	11	10
النشماية	15	0	15	1	6	8
قلعة بوصبع	08	0	8	1	3	4
الفجوج	06	0	6	4	2	0
واد زناتي	18	0	18	4	8	6
تاملوكة	58	0	58	11	7	40
عين بن بيضاء	69	0	69	4	4	61

المجموع	212	2	210	33	41	129

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن جميع القطع المنشأة والمخصصة للاستثمار قد تم توزيعها على المستثمرين بنسبة 100%، لكن هذه القطع لم يتم استغلالها بشكل كامل كما هو الحال بالنسبة للمنطقة الصناعية، حيث وصلت نسبة القطع الشاغرة إلى 60,85% من مجموع القطع الموزعة.

وفيما يتعلق بنسبة تهيئة المنطقة الصناعية ومناطق النشاط التجاري، فيمكن توضيحه من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (6): نسبة تهيئة المنطقة الصناعية ومناطق النشاط التجاري لولاية قالمة

المنطقة	التهيئة (%)			
	الطرقات	المياه	التطهير	الكهرباء
المنطقة الصناعية ذراع لحرش	100	100	100	80
بلخير	100	95	100	25
النشماية	10	0	70	0
قلعة بوصبع	10	0	0	0
الفجوج	90	100	100	0
واد زناتي	80	0	100	0
تاملوكة	100	100	100	75
عين بن بيضاء	0	0	0	0

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قالمة.

يلاحظ من خلال الجدول أن العديد من مناطق النشاط التجاري تبقى غير مهيأة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في تلك المناطق لعدم توفر الشروط الضرورية لإقامة مشاريعهم.

ثانيا: واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة

سنحاول فيما يلي عرض الإمكانات الصناعية و وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة.

1- الإمكانات الصناعية لولاية عنابة: تتوفر ولاية عنابة على قاعدة صناعية غنية ومتنوعة، حيث تضم أكبر مركز صناعي لإنتاج الحديد والفولاذ يمتد على مساحة 800 هكتار، ينتج حوالي مليوني طن سنويا من الحديد والفولاذ، ويشتغل فيه 15 ألف عامل، كما توجد بها مصانع مهمة أخرى كمصنع الأسمدة الفوسفاتية، ومعمل الزئبق، والعديد من مصانع المواد الغذائية وتجهيز الورق

والبلاستيك والزجاج. تتوزع الوحدات الصناعية النشطة على مستوى الولاية بين القطاعين العام والخاص[17].

- **القطاع العام:** تنشط معظم الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام في ثلاثة أنشطة رئيسية تتمثل في: الصلب والمعادن، الكيمياء، الصناعة الغذائية.

- **القطاع الخاص:** تتركز هذه الوحدات في الأنشطة التالية: الصناعات الغذائية، الكيمياء وتحويل البلاستيك، الأجهزة الطبية والصناعية، صناعة الورق.

تتوزع الصناعة حسب بلديات الولاية وطبيعة النشاط الصناعي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (7): توزيع الصناعة في ولاية عنابة حسب البلديات وطبيعة النشاط الصناعي

البلدية	طبيعة النشاط الصناعي
عنابة	الصناعة الغذائية، الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، مواد البناء.
الحجار	الصلب والمعادن، الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، الصناعة الغذائية.
سيدي عمار	الميكانيك، الإلكترونيك الكهربائية، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الخشب والورق، البناء والأشغال العمومية، صناعة الجلد، الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية.
البوني	الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية، تحويل الورق، الميكانيك والمعادن واللحام، تحويل البلاستيك، مواد البناء، الزجاج.
برحال	الصلب والمعادن، الميكانيك، مواد البناء، كيمياء وصيدلة، الصناعة الغذائية والمشروبات الغازية.
عين الباردة	مواد البناء، المعادن، الميكانيك، الغذاء للثروة الحيوانية، الصفائح المعدنية واللحام.

المصدر: وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية عنابة.

2- وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة: قامت السلطات المحلية لولاية عنابة بعدة مبادرات من أجل توفير العقار الصناعي، حيث تم تخصيص 349,7 هكتار للمناطق الصناعية موزعة على 6 بلديات قصد تشجيع انتشار الاستثمار في كل البلديات وعدم بقائها متمركزة في البلديات الكبيرة، كما تم تخصيص 78 هكتار لمناطق النشاط التجاري موزعة على 4 بلديات، ورغم ذلك يبقى الطلب على العقار الصناعي قويا مقارنة مع العرض. يوضح الجدول الموالي توزيع المناطق الصناعية في ولاية عنابة.

الجدول رقم (8): توزيع المناطق الصناعية في ولاية عنابة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	قطع منشأة
جسر بن بوشي ببلدية الحجار	1985	101	57
مبعوجة ببلدية سيدي عمار	1975/10/22	57	51
برحال	1990/06/09	113	81
بوخضرة ببلدية البوني	1990/06/09	40	62
عين الباردة	1990/03/03	9,5	171
سيدي سالم ببلدية البوني	1990/03/03	9,7	81
الحجار	1990/03/03	1,5	27
واد العنب	1990/03/03	08	44
براجي رجم ببلدية سيدي عمار	2001/03/27	10	01

المصدر: معطيات الجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط الصناعي فيوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (9): وضعية المناطق الصناعية في ولاية عنابة

المنطقة	قطع منشأة	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع مبنية غير مستغلة	قطع شاغرة
جسر بن بوشي	57	57	43	12	02
مبعوجة	51	51	38	10	3
برحال	81	81	58	04	19
بوخضرة	62	62	58	04	00
عين الباردة	171	171	53	59	59
سيدي سالم	81	81	58	20	03
الحجار	27	27	14	10	03
واد العنب	44	44	01	08	35
براجي رجم	01	01	01	00	00
المجموع	**575**	**575**	**324**	**127**	**124**

المصدر: معطيات الجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

يتضح من الجدول أن جميع القطع المنشأة والمخصصة للاستثمار قد تم توزيعها على المستثمرين بنسبة 100%، لكن هذه القطع لم يتم استغلالها بشكل كامل، حيث بلغت نسبة القطع المبنية الغير مستغلة 22,09% من مجموع القطع الموزعة، أما نسبة القطع الشاغرة فقدرت ب21,57%، ويرجع ذلك إلى غياب المتابعة والمراقبة القانونية من طرف الجهات المعنية، مما فتح للمستثمرين فرصة التلاعب بالعقار الصناعي حيث حولوا الأراضي المتحصل عليها إلى نشاطات أخرى غير تلك المصرح بها.

أما بالنسبة لتوزيع مناطق النشاط التجاري بالولاية، فيمكن توضيحه من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (10): توزيع مناطق النشاط التجاري في ولاية عنابة

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	قطع منشأة
العلمة	2001/12/12	5	1
القنطرة ببلدية الحجار	2001/03/27	4	21
بوخميرة ببلدية البوني	2003/05/02	9	123
بوسدرة ببلدية البوني	2002/03/02	19	88
سيبوس ببلدية البوني	2003/09/30	7	/
الكاليتوسة ببلدية برحال	2001/04/08	23	31

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

أما استغلال هذه المناطق في النشاط فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): وضعية مناطق النشاط التجاري في ولاية عنابة

المنطقة	قطع منشأة	قطع ممنوحة
العلمة	1	1
القنطرة	21	17
بوخميرة	123	102
بوسدرة	88	27
سيبوس	/	/
الكاليتوسة	31	08

المصدر: معطيات اللجنة الوطنية لتحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار لولاية عنابة.

يتضح من الجدول أن منطقة النشاط بالعلمة تحوي قطعة واحدة بالإضافة إلى عدم انطلاق نشاط التهيئة على مستوى منطقة النشاط سيبوس، وذلك على الرغم من طول مدة إنشائهما الذي يرجع إلى سنة 2003، كما يلاحظ أن منطقتي بوسدرة والكاليتوسة غير مستغلتين استغلالا كاملا، فمن بين 88 قطعة بمنطقة بوسدرة المتاح منها 27 قطعة بنسبة 30,68%، أما منطقة الكاليتوسة فمن بين 31 قطعة المتاح منها 08 قطع بنسبة 25,81%، وذلك على الرغم من التزايد المستمر للطلب على العقار.

إن وضعية العقار بكل من ولايتي قالمة وعنابة تستدعي التكفل بما يلي:

- تنظيم سوق العقار الصناعي من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المضاربين؛

- إيجاد ميكانيزمات محلية لتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري وتحسين نمط تسييرها؛

- حل مشكلة نقل الملكية إلى الوكالات المحلية للتنمية العقارية؛

- الإسراع في إنشاء مناطق جديدة انسجاما مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛

- تشكيل لجان بلدية متكونة من ممثلي المصالح التقنية المختصة لاقتراح أوعية عقارية خارج المخططات البلدية لزيادة الوفرات العقارية الموجهة للاستثمار.

خاتمة

تم التوصل من خلال الدارسة إلى أهمية المناطق الصناعية في تنمية وتطوير المؤسسات وفي خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة، الأمر الذي يدعم قدرة وكفاءة التصنيع المحلى وزيادة القدرة التنافسية للصادرات، ومن جانب آخر فإن انتشار المناطق الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الوطنية والخارجية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد.

بالنسبة للجزائر فقد بذلت مجهودات معتبرة لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية منذ بداية السبعينات، وقد ازداد الاهتمام بها خلال السنوات الأخيرة، حيث أدرجت الكثير من البرامج الرامية إلى إنشاء العديد من المناطق الصناعية الجديدة، وتجهيز وتأهيل العديد من المناطق القائمة عبر الوطن بشكل أفضل حتى تكون مكيفة مع المقاييس الدولية.

إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة لا تزال العديد من المناطق الصناعية المتواجدة عبر ولايات الوطن غير مستغلة أحسن استغلال، وهو ما تم الوقوف عليه من خلال تحليل وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري لولايتي قالمة وعنابة، وذلك في ظل غياب أطر وآليات تنظم سير هذه المناطق بالرغم من توفير الدولة لمبالغ مالية جد ضخمة قصد بعث هذه المناطق.

الأمر الذي يستدعي من الدولة التنسيق مع السلطات المحلية لإعادة تنظيم وضبط جملة المتغيرات التي تؤثر سلبا على سير وتيرة الإنتاج الصناعي والاستثمار داخل هذه الأخيرة والبث بصفة مدققة في سياسة تسيير هذه المناطق الصناعية في الوقت الذي بلغ فيه حجم استهلاك الجزائر من المواد المستوردة من الخارج عتبة 75%.

التوصيات:

بناءا على ما تم التوصل إليه، يتم تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر، كما يلي:

- وضع سياسة عامة شاملة لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية؛

- تفعيل التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالمناطق الصناعية، ومنح تطبيق تلك الأنظمة من الجهات المسؤولة؛

- تسهيل إجراءات التراخيص اللازمة لإنشاء ومزاولة المؤسسات نشاطها داخل المناطق الصناعية، وذلك بتقليص الإجراءات الروتينية؛

- توفير قطع الأراضي المطورة والمزودة بكافة خدمات البنية التحتية من الطرق وشبكات المياه وخدمات الصرف الصحي والمياه العادمة ومعالجتها، إضافة إلى خدمات توصيل الكهرباء والاتصالات إلى كافة المؤسسات داخل المناطق الصناعية؛

- تطبيق الرقابة على المؤسسات العاملة داخل المناطق الصناعية للتأكد من التزامها بممارسة نشاطها حسب التصريحات التي أودت بها أمام اللجان الولائية للاستثمار؛

- توفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها المؤسسات داخل المناطق الصناعية عن جميع الفرص الاستثمارية و الموارد التي قد يهتم بها المستثمر؛

- تقديم تسهيلات وإعفاءات للمستثمرين داخل المناطق الصناعية، وتخفيض التكاليف التشغيلية والتكاليف التأسيسية؛

- توفير مكاتب إدارية وفنية يكون لها اتصال مع الجامعات للاستفادة من الدراسات ونقلها إلى المستثمرين داخل المناطق الصناعية.

قائمة الهوامش:

[1]- نائل محمد ابراهيم مصبح، **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي ي قطاع غزة – حالة دراسية مدينة غزة الصناعية**، رسالة ماجستير غي منشورة، جامعة الأزهر – غزة-، 2012، ص22.

[2]- خبابة صهيب، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية – دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر-**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص 26.

[3]- هوشيار معوف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص343.

[4]- نائل محمد ابراهيم مصبح، مرجع سابق، ص 18.

[5]- زناد سهيلة، وبوعكريف زهير، **مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة – المنطقة الصناعية بسطيف نموذجا-**، الملتقى الوطني حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 22 و 23 أفريل 2014، ص 5.

[6]- وائل وجيه رضا البظ، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2004، ص 20.

[7]– مخلوف بوجدرة، العقار الصناعي، الطبعة 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 12.

[8]- عيسات العربـي، وبـراهيمي السعيد، **مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج -**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص 5.

[9]- مخلوف بوجدرة، مرجع سابق، ص 19.

[10]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، القاهرة، 2004، ص ص 189،190.

[11]- المواد 03–10 من المرسوم التنفيذي رقم 07– 119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقـاري ويحدد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** (العدد 27)، الصادرة في 25 أفريل 2007، ص 4.

[12]- سعدان شبايكي، (2007): معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ص 189.

[13]- عيسات العربـي، وبـراهيمي السعيد، مرجع سابق، ص 6.

[14]- خبابة صهيب، مرجع سابق، ص 138.

[15]- بوكاري نادية، **البرنامج الوطني للحظائر الصناعية الجديدة**، الملتقى الوطني حول الملتقى الوطني حول دور التجمعات و العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم تنافسيتها-محليا و دوليا-، يومي 6 و7 ماي 2013، جامعة قالمة، ص6 .

[16]- وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قالمة.

[17]- وثائق داخلية لمديرية التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار لولاية عنابة.